

واضعاً المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه لبنان اللواء إبراهيم في منتدى أوسلو: المطلوب تطوير النظام واستكمال تنفيذ بنود إتفاق الطائف

ما يعرف بديبلوماسية الاجتماعات والمؤتمرات والمنتديات، هو المكان المناسب والفرصة السانحة لايقصال الافكار والوقائع الحقيقية، التي يصعب في كثير من الاحيان تبيانها للاخر، لاسيما ما يتصل بوقائع تظل مشوشة وغير واضحة، الى حين يستغل المسؤول الظرف المناسب لوضع هذه الوقائع والحقائق التي تعنى بوطنه تحت مجهر الحقيقة الذي يجعل الامور اكثر وضوحا

المنتدى الدولي الذي انعقد في عاصمة مملكة الزويج اوسلو في 21 حزيران الماضي، في حضور مئة شخصية دولية بين وسطاء وسياسيين ورؤساء منظمات دولية ومجتمع مدني، وحضره المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي قدم ورقة اساسية عن الوضع اللبناني. وكون هذا المنتدى يخضع لقواعد "شاتام هاوس" الصارمة، بمعنى ان ايا من المداخلات او اللقاءات لا يتم نشر اي معلومات عنها، كما لا تتم دعوة وسائل الاعلام، تناول مؤتمر هذه السنة قضايا ذات صلة بمساحات الحوار في عالم مستقطب وتطرق الى قضايا متنوعة منها قضايا اليمن واثيوبيا والمفاوضات السياسية مع الجهاديين وقضايا تتعلق بالامن الدولي والسلام والمفاوضات حول الملف النووي والشركات الامنية الخاصة وامن الطاقة.

الذي قدم ورقة اساسية عن الوضع اللبناني. وكون هذا المنتدى يخضع لقواعد "شاتام هاوس" الصارمة، بمعنى ان ايا من المداخلات او اللقاءات لا يتم نشر اي معلومات عنها، كما لا تتم دعوة وسائل الاعلام، تناول مؤتمر هذه السنة قضايا ذات صلة بمساحات الحوار في عالم مستقطب وتطرق الى قضايا متنوعة منها قضايا اليمن واثيوبيا والمفاوضات السياسية مع الجهاديين وقضايا تتعلق بالامن الدولي والسلام والمفاوضات حول الملف النووي والشركات الامنية الخاصة وامن الطاقة.

يجمع منتدى اوسلو كبار وسطاء النزاع وصناع القرار الرفيعة المستوى والجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السلام والمحللين والخبراء، في ملتقى غير رسمي بعيدا من الاعلام لتبادل الخبرات.

اما هدف المنتدى فهو تحسين ممارسة الوساطة من خلال تسهيل التبادل المفتوح والنقاش والتفكير حول الانقسامات المؤسسية والمفاهيمية وتحليل التصورات الشائعة حول

المنتدى الدولي الذي انعقد في عاصمة مملكة الزويج اوسلو في 21 حزيران الماضي، في حضور مئة شخصية دولية بين وسطاء وسياسيين ورؤساء منظمات دولية ومجتمع مدني، وحضره المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي قدم ورقة اساسية عن الوضع اللبناني. وكون هذا المنتدى يخضع لقواعد "شاتام هاوس" الصارمة، بمعنى ان ايا من المداخلات او اللقاءات لا يتم نشر اي معلومات عنها، كما لا تتم دعوة وسائل الاعلام، تناول مؤتمر هذه السنة قضايا ذات صلة بمساحات الحوار في عالم مستقطب وتطرق الى قضايا متنوعة منها قضايا اليمن واثيوبيا والمفاوضات السياسية مع الجهاديين وقضايا تتعلق بالامن الدولي والسلام والمفاوضات حول الملف النووي والشركات الامنية الخاصة وامن الطاقة.

يجمع منتدى اوسلو كبار وسطاء النزاع وصناع القرار الرفيعة المستوى والجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السلام والمحللين والخبراء، في ملتقى غير رسمي بعيدا من الاعلام لتبادل الخبرات.

اما هدف المنتدى فهو تحسين ممارسة الوساطة من خلال تسهيل التبادل المفتوح والنقاش والتفكير حول الانقسامات المؤسسية والمفاهيمية وتحليل التصورات الشائعة حول

في لقاءات كهذه ايا تكن مسمياتها، يتم الوفاق والتأسيس لاتخاذ القرارات بالتقاء مصالح المنتدين بعضها مع بعض، وتعطي الدول اهمية لهذه المنتديات للحفاظ على مصالحها ورفع رايته، وسماع صوتها في القضايا المطروحة؛ لأن ما يتخذ في هذه المؤتمرات سيعود بالفائدة على الدول والشعوب المشاركة فيها، وتقرير العلاقات بين الدول والشعوب من منطلقات انسانية بحتة. من خلال المنتديات الدولية، مثل منتدى اوسلو، تتحقق ارادات الامم والشعوب في اطار الحوارات، واحترام الرأي والرأي الاخر، حتى يتوصل المنتدون الى اتفاق وفاق في شكل قرارات وصيغ توفيقية تحقق مصالح الجميع، ولا يتسنى ذلك الا بجهود مضنية، وصبر على النقاش، وسماع اراء الاخرين ووجهات نظرهم، وعدم الاستهانة بها، والحكمة في الحديث، واستخدام اسلوب المجادلة والتي هي احسن حتى يتوفر الاقتناع بوجهة نظر الدولة التي يمثلها الممثل وتحديدا اذا كان في موقع حساس كما حال المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، وليس ما يمثل رأيه الشخصي. دبلوماسية المنتديات لها صور ووجوه واشكال، منها منابر المنتديات الدولية، او ما يعرف بديبلوماسية المنتدى حيث الكلمة الطيبة والحكمة البالغة. "اعادة تحفيز الوساطة" هو عنوان



اللواء إبراهيم مشاركا في احدى الجلسات في منتدى اوسلو.

متابعة الاعلام العالمي للمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي قدم ورقة شاملة وهادفة في المنتدى، لاقت اعجاب الحضور نظرا الى تناولها المباشر القضايا الكبرى التي يواجهها لبنان، وتحولت هذه الورقة الى وثيقة اساسية من وثائق المنتدى يحظر نشر مضمونها الحرفي، الا انها ركزت على الموضوعات والعناوين والنقاط التالية:

اولا: شرح الاسباب التي ادت الى وصول لبنان الى الوضع الذي يعاني منه حاليا، مما يدل على عطب ما في السياسات والمقاربات السابقة لكيفية تحصين الدولة، لأن لبنان الغارق في ديونه والتداعيات السلبية لملي اللجوء الفلسطيني والنزوح السوري، لم يستطع ان يوفر الخدمات الاساسية لمواطنيه وضمان مستقبل افضل لابنائهم يقيهم التفتيش عن مصادر العيش في دول الاغتراب.

ثانيا: هذا الوضع المتدهور تباعا، والذي لم تتوفر السبل الحقيقية لمعالجته وفق اسس تركز على الدستور والقانون، وكل هذه

معالجة ما هو قائم لتجنب ما هو قادم من مخاطر.

ثالثا: الوضوح في توصيف الدور المخصص للمديرية العامة للامن العام ولبن هو على رأس هذه المديرية "ان موقعي على راس جهاز امني - اداري يجعل دوري استشاريا في مختلف الملفات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد بذلت كل الجهود الممكنة، داخليا وخارجيا، للحد من الانهيارات المتتابة، لكن كنت اصطدم على الدوام بوجهات نظر مختلفة على مستوى السلطة السياسية، كما بانعدام وجود رؤية موحدة للتحركات الشعبية التي اندلعت في المدن والمناطق اللبنانية، بعضها كان بتوجيه داخلي، وبعضها تلقى دعما خارجيا".

رابعا: التحذير المستند الى تسلسل للتطورات الدراماتيكية والتي تدفع الى القول ان الصورة القاتمة التي تحوط بلبنان الوطن والدولة والمؤسسات، قد تكون مرشحة لمشهدية اكثر سوداوية، مع احتمال جمود سياسي يزيد من حدته ووطأته الانقسام السياسي العمودي والافقي حول قضايا جوهرية في السياسة والاقتصاد، وحتى طبيعة النظام السياسي بالنسبة الى البعض. فادوار الدولة تتراجع لصالح شلل عام من مظاهره اعلان الاضرابات المفتوحة في اكثر من قطاع عام وخاص. يحصل هذا الشلل، الذي يرافقه انخفاض في سعر صرف الليرة اللبنانية مع ارتفاع في نسبة التضخم، ونحن على ابواب استحقاقين سياسيين دستوريين غاية في الاهمية. الاول تشكيل حكومة، والثاني انتخاب رئيس للجمهورية بعد اشهر قليلة.

خامسا: لم يكتف اللواء ابراهيم بعرض القضايا الاساسية والازمات الكبرى، انما ذهب من موقع المسؤولية والخبرة والتجربة الى توجيه نحو الحلول، "اذ صار ضروريا فصل الادارة عن السياسة ودعم القطاع العام وترشيده من

التعقيدات والاضطرابات والتشابكات وضعت لبنان امام افق سياسي مقفل

التعقيدات والاضطرابات والتشابكات وضعت لبنان امام افق سياسي مقفل، لكنها كانت موضع اهتمام ومتابعة لحظة بلحظة من المديرية العامة للامن العام وعلى مساحة الجغرافيا اللبنانية، وفقا لما يمليه عليها القانون من صلاحيات. الا ان الحقيقة التي لا بد من الافصاح عنها تتمثل في ان المشكلة وانفجارها والازمات المتراكمة والمتداخلة، كانت اقوى بكثير من قدرات جهاز الامن العام وحتى من الحكومات المتعاقبة من تاريخه حتى اللحظة، لأن المعالجة تحتاج الى خطوات جذرية وحاسمة لجهة وحدة الموقف والتوجه اللبناني في كيفية

◀ خلال اصلاحات بنوية، مع تعزيز استقلالية القضاء، (تطبيقاً للمادة 20 من الدستور اللبناني التي تنص على ان "السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة. اما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم، وتصدر القرارات والاحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني"، اي ان الدستور جعل من القضاء سلطة مستقلة). اضع الى ذلك تأمين كل الظروف التي تسمح وتساعد في بسط القوى العسكرية والامنية الشرعية سلطتها على كل الاراضي اللبنانية، تزامناً مع دعم المجتمع الدولي لبنان في تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة (194، 425، 1701)، لجهة انسحاب العدو الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية المحتلة، واقتال ملف اللاجئين الفلسطينيين، والانتهاء من عمليتي ترسيم الحدود

البرية والبحرية، وحل ازمة النازحين السوريين وعودتهم الى ديارهم. سادساً: بالتوازي، يضع اللواء ابراهيم الاصبح على جروح الازمة التي لا يداويها سوى الاصلاح والتطوير والتحديث، اذ صار من الضروري، لا بل من المحتتم، اجراء اصلاحات بنوية مالية وادارية وتعزيز القدرات البشرية، دعم المؤسسات الرسمية، تحديث القوانين ومنع الفساد والرشوة وتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة، وايجاد نظام ضريبي عادل يمنع التهرب الضريبي ويكافحه. كل هذا لن يكون ذا قيمة من دون تطوير النظام ومؤسسات

صار ضروريا فصل الادارة عن السياسة ودعم القطاع العام وترشيده

الدولة التي هرمت، واستكمال تنفيذ بنود اتفاق الطائف، وذلك من طريق الحوار الداخلي اللبناني - اللبناني. سابعاً: وضع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية امام مسؤولياتها في ايجاد الحلول العادلة لقضايا المنطقة والتي يعتبر لبنان جزءاً اساسياً منها، اذ ان تغاضي المجتمع الدولي وتلكته عن فرض حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والمساهمة في عملية اعادة النازحين السوريين الى بلادهم، كانت لهما، ولا تزال انعكاسات مدمرة على كيان لبنان واقتصاده وبنيتة الاجتماعية والديمقراطية، حيث تعمل وكالات وجمعيات دولية واممية على اطلاق برامج وخطط ممولة لفرض الاندماج المجتمعي للفلسطينيين والنازحين السوريين على حساب المجتمع اللبناني الذي يئن من هجرة الادمغة من خيرة ابنائه، خصوصا من ذوي الاختصاصات لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما، فتخلى عندها الساحة ليتم ردها بعاملين من جنسيات اخرى، بدلا من مساعدة لبنان على حل ازماته المتشعبة التي باكثريتها ناتجة من عوامل تفجير خارجية ستبقى ضاغطة علينا طالما لم يساعدنا العالم على التخلص منها. هي ورقة تأسيسية، وصوت صارخ في برية العالم المشغول بالمادة وبالثروات والنفوذ والسيطرة، والمهمل لكل الركائز الانسانية التي يصعب على البشر ان يعيشوا بسلام وطمأنينة وسكينة من دونها، وهذه الورقة الذي زرعت في منتدى يحسب كل حرف وكل كلمة، لا بد من ان تثمر لصالح لبنان ووطن الرسالة القائمة على الانسان اللبناني المتعدد الادوار الحميدة والمعارف الكثيرة.



احدى جلسات المنتدى.

عاماً

تعميم . إنجاز . مثابرة